مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (06)، العدد (01) / 2021
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

رقمنة الادارة العمومية كآلية لتطبيق التسيير العمومي الحديث دراسة ميدانية ببلدية خنشلة

Digitalisation of public administration as a mechanism for implementing modern public management. Emperical study of the municipality of khenchela

أ.وليد درويش [1]، د.سليم قط [2]

[1] جامعة خنشلة، الجزائر.

[2] جامعة خنشلة، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2020/02/20 **تاريخ القبول:** 2020/10/26 **تاريخ النشر:** 2021/06/05

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تفاعل التسيير العمومي الحديث مع رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر، حيث أن التحديات التي أصبحت تواجهها الإدارة العمومية، جعلتها مطالبة بإيجاد الوسائل الكفيلة التي تجعل منها إدارة عصرية تقدم خدمات نوعية ترقى إلى المستوى المطلوب..

خلصت الدراسة، إلى أن احلال الرقمنة داخل الإدارات العمومية محل المعاملات الورقية، يحتاج إلى ممارسات إدارية حديثة وتطور نمط التسيير في القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: تسيير عمومي حديث، إدارة رقمية.

تصنيف JEL : *L38 ؛ H83*

Abstract :

The objective of the study was to demonstrate the compatibility between Modern public administration and the digitization of public administration in Algeria. The problems it faced prompted it to seek new tools and tools that would modernize the Algerian administration and make it a government agency capable of providing high-quality services at the required level worldwide.

The result of the study was that the involvement of digital software and software rather than red tape was the development of management and management in the public sector.

Keywords: *Modern public management, digitized administration.*

Jel Classification Codes: *L38 ؛ H83*

المؤلف المرسل وليد درويش ، Derouichewalid7@gmail.com

1. مقدمة

شهد العالم نهاية القرن العشرين تطورات سريعة في عدة قطاعات، أثرت بشكل كبير على تطور الفرد و ازدياد حاجاته وتعددها، مما أنتج مفاهيم ومصطلحات اجتماعية واقتصادية حديثة، لعل أكثر هذه المفاهيم تلك الحاصلة نتيجة اندماج علوم التسيير مع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التي أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات.

ونتيجة للتطورات السريعة المتلاحقة و الانفجار المعرفي ، تواجه المنظمات اليوم مجموعة من التحديات مما يحتم عليه مواجهتها، لتتمكن من اللحاق بعصر المعلومات و الاستفادة القصوى من الثورة التكنولوجية والتفاعل مع عصر التقية الرقمية .

حيث إن النتائج السلبية التي سفر عنها التسيير التقليدي جعلت الدول تسارع إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتغيير الأوضاع و تحسين أداء الإدارات العمومية، وهو ما أدى إلى التفكير في ضرورة رقمنة الإدارة العمومية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة بالطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الالكتروني

للانتقال الذي يعتمد على نقل أدوات ووسائل التسيير في قطاع الخاص إلى الإدارات العمومية، و من هنا اتجه المسؤولين في المنظمات العمومية الإدارية نحو تغيير جديد لاستعمال نفس المفاهيم و التعابير المطبقة في المؤسسات الخاصة، كترشيد النفقات العمومية

تقييم الأداء، زيادة الفعالية في المنظمات العمومية الإدارية، إلى أن هذا التغيير يحتاج إلى ممارسة إدارية حديثة، وتطور نمط التسيير في القطاع العام.

إشكالية الدراسة:

مما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول:

– ما أهمية مساهمة رقمنة الإدارة العمومية في تطبيق التسيير العمومي الحديث ؟

الأسئلة الفرعية :

من خلال الإشكالية المطروحة تطرح التساؤلات التالية التي تدور و تتمحور حول مضمون البحث:

1. هل تسمح رقمنة الإدارة العمومية على التكيف مع التسيير العمومي الحديث ؟
2. هل وضعية المؤسسات العمومية لديهم قدرات واستعداد لتكوين تقنيات جديدة في التسيير العمومي الحديث وكيف يمكن للمؤسسات أن تستثمر من اجل تطبيق التسيير العمومي الحديث؟
3. هل توجد جهودات تقوم بها المؤسسة العمومية في إدراج الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئسية الاولى :يتوفر المجلس الشعبي الوطني على مقومات الادارة الرقمية الحديثة

الفرضية الفرعية الاولى: تتوفر البلدية على البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات

الفرضية الفرعية الثانية: تتوفر البلدية على خدمات عامة للمواطنين

الفرضية الرئيسة الثانية :تعتمد البلدية نسبيا على تطبيق التسير العمومي الحديث

الفرضية الرئسية الثالثة :لايوجد تفاعل بين التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة ببلدية خنشلة

أهمية الدراسة

تبدو أهمية الدراسة من خلال الإشكالية المطروحة فضلا عن موضوعها الذي يتناول :

- محاولة ابراز دور رقمنة الإدارات العمومية في تطبيق التسيير العمومي الحديث
- محاولة دراسة واقع تطبيق التسيير العمومي الحديث والادارات العمومية والتعرف على المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيق هذان المفهومان ،مع العمل على وضع الحلول الأزمة لمعالجتها ثم تطويرها
- محاولة إبراز كيف تساهم رقمنة إستراتجية الإدارة العمومية في التوجه نحو تطبيق التسيير العمومي الحديث

أهداف الدراسة:

من أهم أهداف الدراسة:.

- تقديم إطار نظري يعرض مفهوم رقمنة الادارة العمومية والتسيير العمومي الحديث وتفاعله مع رقمنة الإدارة العمومية .
- التعرف على أراء الموظفين في الإدارات العمومية حول موضوع الإدارة الرقمية والتسيير العمومي الحديث لتحديد الإمكانيات المتاحة للتطبيق والمحددات التي تحتاجها هذه الإدارات .
- اقتراح عدد التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث ووضع بعض الاقتراحات اللازمة.

2. الجانب النظري

1.2.مفهوم رقمنة الإدارة العمومية

هناك عدة تعاريف لرقمنة الإدارة العمومية:

- هي: "تقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين إلكترونيا"[1]
- كما عرفت بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية"[2].
- وتعرف أيضا بأنها: " مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي تندرج ضمنها المعلومات الإلكترونية للإدارة أين تكون الشفافية والنجاعة هي القاعدة الذهبية لخدمة المواطن".
- وهي أيضا: " الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطرية التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني باستخدام أمثل للوقت والجهد"[3]

2.2. أهداف رقمنة الإدارة العمومية

تسهم رقمنة الإدارة العمومية باعتبارها تأخذ بفلسفة الإصلاح للقطاع العام في تحقيق الأهداف التي تسعى الحكومات اليها والأهداف هي:[4]

- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين تحسين مستوى حياة المواطنين
- التقليل من التعقيدات الإدارية:
- تخفيض التكاليف
- تحقيق الإفادة القصوى للعملاء الإدارة الرقمية زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوبة:
- الارتقاء بثقافة ووعي المواطنين
- التخلص من بعض صور الفساد وسوء الإدارة

3.2. شروط الرقمنة الادارة العمومية

- **الشروط البشرية:**

ان الظهور بمستوى راقي في تقديم الخدمة المعلوماتية للمستفيدين لا يتسنى هذا إلا بالتعليم والتدريب المستمرين، الذين يمثلان تحديا كبيرا للمؤسسات الأكاديمية التي سيقع على عاتقها العبء الأكبر في إعداد المورد البشري الكفء والازم (كما وكيفا) من ناحية تدريس المهارات الحديثة التي من شأنها اكتسابهم القدرة على التعامل مع البيئة الإلكترونية بوعي كاف[5]

- **شروط المالية :**

تعتبر الموارد المالية من النقاط التي الحساسة من عمر أي مشروع، وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي، ويمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بالنظر إلى نوعية الأهداف المسطرة والمرجوة وصولها وتحقيقها[6]

- **الشروط المادية:**

الرقمنة، مثلها كباقي التطبيقات التكنولوجية الأخرى، تحتاج إلى مستلزمات مادية وبرمجية لتكون في صورتها الكاملة وبالتالي تحقيق الهدف من تنصيبها في الإدارة، وينبغي الإشارة إلى أن هذه التجهيزات تتحكم فيها حجم الماد المراد رقمنتها، وعدد المستفيدين من هذه الإدارة.[7]

4.2. معوقات تطبيق الإدارة العمومية الرقمية:

على الرغم من الإيجابيات التي تتحقق لتطبيق الإدارة العمومية وخاصة تحسين أداء الخدمة للمواطنين وما يتطلب هذا النظام من إمكانات نجد أن هناك بعض المحددات التي يمكن تلخيصها بالآتي:[8]

- السؤال المهم هنا هو هل سيتقبل هذا النوع من الخدمات؟ وهل سيستخدمونها فعلا عندما يتم تأمينها لهم؟ من دون شك فإن الشركات سوف تستفيد من هذه الخدمات، ولكن المواطنين ربما سيحتاجونه إلى بعض الوقت لتقبل مثل هذا النوع من الخدمات بسبب معرفتهم المحدودة، إن مواقع الخدمات العمومية يجب أن تكون ذات طابع تفاعل مع المواطنين لكي تؤمن النجاح، وإن أفضل طريقة لذلك هو اعتماد تطبيقات البريد الإلكتروني، حيث تنشأ علاقة مباشرة بين المواطن والإدارات العمومية، وبالرغم من ذلك نجد أن العديد من هذه الإدارات تتردد في استخدام مواقع الأنترنت أو تطوير خدماتها عبر شبكة الأنترنت لمنفعة المواطنين
- الصيغة والشكل القانوني لموقع تقديم الخدمة والذي يتراوح بين الثقة والائتمان وأسلوب أو طريقة تقديم وتنفيذ الخدمة العامة

- التقنية لا تحل يوم من الأيام محل الإنسان فهناك العديد من الخدمات العمومية لا يمكن تنفيذها على الشبكة، لأنها تتطلب إثبات البطاقة الشخصية والتوقيع وإحضار الشهود لإنجازها، مثل إصدار جواز السفر أن إنجاز معاملة تسجيل عقار، بالرغم من أن العمل قائم على تطوير أنظمة حكومية قادرة على احتواء الهوية الشخصية والتوقيع الرقمي ومن خلال وسائل التحقق عن بعد، كمقارنة بصمة الإبهام أو قرنية العين بواسطة ماسحة ضوئية أو كاميرات خاصة، كما أن هناك مشكلة التعريب، حيث يتطلب تطبيق نظام الإدارة العمومية الرقمية اعتماد تقنية التعرف الصوتي، التي تعمل بالتخاطب وتسهيل تداخل المواطن العادي مع الأنترنت.

5.2. مفهوم التسيير العمومي الحديث

تسيير العمومي الحديث هو مجموعة عناصر جديدة في تسيير الإدارات العمومية والتي تفرض علها أن تتخلى عن المنطق والبعد القانوني وتصبح للمنطق الاقتصادي من خلال إدراج مفهوم الأداء الناجح والجودة. ويعرف ايضا

انه مجموع الأساليب والتقنيات الرامية الى تطوير عملية قيادة القرار العمومي، وتحسين مستوى الأداء في المنظمات العمومية الإدارية، والمساهمة في عصرنتها وإعادة الشرعية لها بعد عشر سنوات من تراجع فعاليتها[9].

6.2. خصائص التسيير العمومي الحديث:

بالرغم من اختلاف مسميات الإدارة العمومية الحديثة، فقد حاول الأكاديميين،

(KERNAGHANHAN AND CHARIL) 1997 و(GALBLER.1992) البحث للتعرف على خصائص الإدارة العمومة الحديثة، فقد حدد ثلاثة خصائص للإدارة العمومية الحديثة[10]

تغيير في آلية الحكومة

- تغيير في أسلوب الإدارة
- تقليص في دور الدولة

3. الجانب العملي

بعد تحديد الإطار النظري العام لهذه الدراسة، نحاول في هذا المبحث إبراز واقع الإدارة الرقمية وكذا التسيير العمومي الحديث ببلدية خنشلة، حيث تأتي أهمية هذا الفصل التطبيقي للربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي ببلدية خنشلة.

ولدراسة هذا الجانب من البحث اعتمدنا على المعلومات التي استطعنا الحصول عليها من الاستبيان المتعلق بمعرفة رأي موظفي بلدية خنشلة.

وقمنا بتحليل البيانات المتحصل عليها باعتماد على برنامج SPSS

1.3. منهجية الدراسة التطبيقية

تهتم الإدارة العمومية بتطوير أساليب تقديم الخدمات العامة للمواطنين وكذا أساليب التسيير داخلها، وبالتالي كانت دراستي التطبيقية في بلدية ولاية خنشلة وهذا كوفا أكثر التنظيمات الاجتماعية حساسية وفاعلية في إحداث التنمية المحلية التي يسعى إليها المواطنون، ومن أجل معرفة مدى تطبيقها للإدارة الرقمية، وكذا أساليب التسيير الحديثة، وكيفية إبرازها على الواقع العملي من أجل النهوض بالإدارات العمومية وتحسينها، وهو ما سنتناوله ضمن هذا المبحث .

2.3. تصميم أداة الدراسة ومجتمعها

❖ **مجتمع الدراسة**

يقصد بالمجتمع الكل الذي يمثل الأصل تمثيلا كاملا بجميع طبقاته وشرائحه وخصائصه.

وأمام استحالة الدراسة الميدانية على كل الإدارات العمومية اقتصرت دراستي على بلدية خنشلة كعينة، وعلى أساسها تم الاعتماد على أدوات جمع المعلومات والأساليب الإحصائية لمعرفة مدى تفاعل التسيير العمومي الحديث مع رقمنة الإدارة العمومية ببلدية خنشلة.

وعليه فإن مجتمع الدراسة يتمثل في موظفي بلدية خنشلة بمختلف مستوياتهم.

❖ **عينة الدراسة**

قمنا بأخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة والتي كانت بمثابة مصادر للمعلومات وقد حددت العينة ب(40) موظف، حيث تم توزيع الاستبانات عليهم، استرد منها نسبة 80% وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 32 استبانة.

❖ **تصميم أداة الدراسة**

اعتمدنا على أسلوب الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، أساسا لمعرفة آراء واتجاهات عينة البحث حيث تعتبر الاستبانة من الأدوات المهمة والأساسية لجمع البيانات الميدانية ويعود ذلك إلى إمكانية تحكم الباحث في الأسئلة والحقائق المراد جمعها من مجتمع البحث.

حيث تكونت الاستبانة من جزئين رئيسيين تضمن الجزء الأول معلومات عامة عن أفراد عينة البحث، أما الجزء الثاني فهو مجموعة فقرات تتعلق بواقع الإدارة الرقمية وتطبيق التسيير العمومي الحديث ببلدية خنشلة.

الجزء الأول: عبارة عن مجموعة من الأسئلة العامة عن المشاركين في الاستبانة (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، الخبرة).

الجزء الثاني: الخاص بالأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة الرئيسية (رقمنة الإدارة العمومية وتقنيات التسيير العمومي الحديث).

حيث يحتوي الجزء الثاني على ثلاثة محاور رئيسية كالتالي: المحور الأول يتكون من جزئيين، الجزء الأول يتكون من 7 فقرات أما الجزء الثاني فيتكون من ستة 6 فقرات.

أما المحور الثاني فيتكون من 10 فقرات، في حين يتكون المحور الثالث من 10 فقرات، أي أن مجموع فقرات الاستبانة هي 33 فقرة.

– صيغت عبارات الاستبانة ببساطة وسهولة قدر المستطاع بحيث تكون مفهومة لعامة المبحوثين، إذ كانت الإجابة في الجزء الثاني من الاستبانة إجابات مغلقة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي الذي يقسم الاستبانات إلى خمسة أقسام (موافق بشدة، موافق محايد، معارض، معارض بشدة)، حيث تم استخدام هذا المقياس لقياس قوة الفقرات.

بعد الانتهاء من جمع البيانات يستطيع الشخص المصمم للاستبيان أخذ المعدل لجميع الآراء.

يتم حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مقياس ليكرت، حيث يعتبر من أفضل أساليب قياس الاتجاهات، يستخدم المتوسط المرجح إذا كان المتغير يأخذ قيما تختلف من حيث أهميتها لذلك يجب أخذ هذه الأهمية في الاعتبار ذلك بإعطاء كل عبارة الوزن المناسب لأهميتها، ثم إعطاء الوزن المناسب لأهمية كل عبارة من عبارات استبانة ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (1): قياس ليكرت الخماسي

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
إيجابية	5 درجات	4 درجات	3 درجات	2 درجات	درجة واحدة
سلبية	درجة واحدة	درجتان	3 درجات	4 درجات	5 درجات

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على استمارة استبيان الدراسة.

ولتحديد بداية منطقة "محايد" في مقياس ليكرت الخماسي تم عمل الآتي:

حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة في المقياس (5-1=4) ثم قسمة المدى (4) على أكبر قيمة في المقياس (5)، والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية (الفئة)، كانت (5/4 = 0.8) لأن المقياس لا يبدأ من الصفر بل من العدد (1)، فإن غاية الخلية الأولى تكون (1+0.8=1.8) وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة (1) و القيمة (1.8) يعد ضمن الخلية الأولى " معارض بشدة"، و تكون بداية الخلية الثانية في مقياس ليكرت أكبر من 1.8 ونهايتها تكون (0.8+1.8= 2.6) لهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من 1.8 وأقل من2.6 على أنه ضمن الخلية الثانية " معارض" في حين تكون بداية الخلية الثالثة في مقياس ليكرت أكبر من (2.6) وقايتها تكون (0.8+3.4 =4.2)، لهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من 2.6 وأقل من3.4 على انه ضمن الخلية الثالثة " محايد"، على هذا تكون بداية الخلية الرابعة في مقياس ليكرت أكبر من (3.4) ونهايتها تكون (3.4+0.8=4.2 ولهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من (3.4) وأقل من (4.2) على انه ضمن الخلية الرابعة " موافق"، وتكون بداية الخلية الخامسة في مقياس ليكرت أكبر من (4.2) ونمايتها تكون (0.8+4.2 =5)، لهذا يعد أي وسط حسابي أكبر من 4.2 وأقل من 5 على انه ضمن الخلية الخامسة " موافق بشدة " بذلك يكون الوزن المرجح لإجابات كل عبارة من العبارات على النحو التالي:

الجدول رقم (2): مجالات قياس ليكرت الخماسي

طول خلايا مقياس ليكرت	درجة الموافقة
متوسط من1-1.80	معارض بشدة
متوسط من 1.81 -2.60	معارض
متوسط من 2.61 -3.40	محايد
متوسط من 3.41 -4.20	موافق
متوسط من 4.21 -5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد البحثان استنادا إلى إستمارة الإستبيان الدراسة

3.3. الأدوات الإحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف أفراد عينة الدراسة
- **الإنحراف المعياري:** لقياس تجانس استجابات أفراد العينة حول متوسطات موافقتهم نحو متغيرات الدراسة
- **اختبار** (**TT-TEST**) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الموافقة المتوسطة ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
- **معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط:** يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وكذلك الدراسة العلاقة بين المجالات، يكون محصور بين (1-1) وكلما اقترب إلى (-1) تكون العلاقة عكسية بين المتغيرين وطردية كلما اقترب إلى (1)،
- **المتوسط الحسابي:** لترتيب إجابات أفراد الدراسة العبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة.
- **إجراء اختبار الصدق** والثبات الأسئلة الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات وذلك باستخدام معامل " ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).

4.3. صدق أداة الدراسة

يعرف صدق أداة الدراسة على انه تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه وقد تم التأكيد من صدق الاستبيان بطريقتين:

- **الصدق الظاهري:**

لنتأكد من صدق الاستبانة وأنها تقيس ما وضعت إليه، استخدم أسلوب الصدق المنطقي (الصدق الظاهري) حيث عرضت الاستبانة في صورتها الأولية مع أهداف البحث على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس لمعرفة رأيهم في اتساق عبارات الاستبيان وتوافقها مع أهداف الدراسة وإبداء ملاحظاتهم حول محتويات الاستبانة ثم تم تعديل فقرات الاستبانة في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية انظر الملحق رقم 01.

- **الصدق البنائي:**

ويشمل صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وثبات أداة الدراسة.

أ – صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان ذلك على عينة استطلاعية مكونة من 32 استبانة من خلال حساب قيمة معامل ارتباط بين قيمة كل فقرة والقيمة الكلية للمحور، كذلك حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون

بين مجموع كل فقرة والقيمة الكلية للمحاور كما هو موضح في الجدول رقم (06)، حيث يبين الجدول أن محتويات كل بعد من أبعاد الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) بذلك يعتبر المقياس صادقا لما وضع لقياسه.

ب – ثبات أداة الدراسة

يعرف الثبات على أنه الاتساق في نتائج الأداة، أي قدرة المقياس على الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة نفسها مرة ثانية.

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بقياس ثبات الاستبانة لكل محال وللمعدل الكلي لحالات الدراسة باتباع طريقة ألفا كونباخCronbach ' s Alpha على عينة الدراسة الاستطلاعية.

الجدول رقم (3): يوضح طريقة معاملات الثبات لمجالات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المجالات	عدد الأسئلة	معامل ألفاكرونباخ
أولا: البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات	07	0.793
ثانيا: تقديم الخدمات العامة	06	0.766
المحور الثاني: واقع الإدارة الرقمية ببلدية خنشلة	13	0.761
المحور الثالث: مدى تطبيق التسيير العمومي الحديث في الممارسات الإدارية	10	0.809
المحور الرابع: تفاعل التسيير العمومي الحديث مع رقمنة الإدارة	10	0.909
المجموع	33	0.846

المصدر: من اعداد البحثان باعتماد على برنامج الحزم spss

يوضح الجدول رقم (03) أن قيم معاملات الثبات جميعها موجبة مع تقارب قيمها من المحال الأخر، بحيث بلغ حدها الأعلى في المحور الرابع قيمة (0.90) وحدها الأدني في المحور الثاني قيمة (0.76) وبالتالي جميع معاملات الثبات مرتفعة مما يدل على توافر درجة ثبات عالية للاستبانة بالإضافة إلى صدقها.

5.3. تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

❖ دراسة وتحليل البيانات العامة

الجدول رقم (4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	9	28.1
أنثي	23	71.9
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد البحثان بالاعتماد على برنامج الحزم spss

يوضح الجدول رقم (04) أن عدد الذكور يمثل 9 موظفين من عينة الدراسة ويمثلون ما نسبته 28.1 % من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الإناث (23) موظفة أي ما يعادل 71.9 % من أفراد العينة وهم الأغلبية مقارنة مع فئة الذكور، حيث يمكن القول بأن هذا الفارق بين نسبة الذكور و الإناث راجع إلى طبيعة المؤسسة و كذلك إلى بعض الأسباب الاجتماعية.

الجدول رقم (5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية%
30-20	8	25.0
40-31	16	50.0
50-41	7	21.9
أكثر من 50 سنة	-	-
القيم المفقودة	1	3.1
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد البحثان بالاعتماد على برنامج الحزم SPSS

يتضح من الجدول رقم (05) أن النسبة الأكبر كانت للفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة بنسبة % 50، تليها الفئة من 20 إلى 30 سنة بنسبة 25 % لي تأتي بعدها الفئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة% 21.9 في حين كانت النسبة معدومة للفئة العمرية أكثر من 50 سنة، وهذا يعكس القوة الشبابية الموجودة في البلدية القادرة على إعطاء قيمة مضافة لهاته الإدارة.

الجدول رقم (6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي و التحصيل العلمي.

التحصيل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	6	18.8
ليسانس	17	53.1
دراسات عليا	5	15.6
مؤهل أخر	4	12.6
المجموع	**32**	**%100**

المصدر: من إعداد البحثان بالاعتماد على برنامج الحزم SPSS

يتضح من الجدول رقم (06) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة كانت للحاصلين على تحصيل ليسانس بنسبة 53.1 %، يليها فئة الحاصلين على تحصيل ثانوي بنسبة 18.8%، يليها الحاصلين على دراسات عليا بنسبة 6, 15%، يليها الحاصلين على مؤهل آخر بنسبة 12.5%، وهذا دليل على مدى أهمية اختبار الكفاءات من طرف البلدية.

الجدول رقم (7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	11	34.4

من 6 إلى 10 سنوات	15	46.9
من 11 إلى 15 سنوات	3	9.4
من 16 سنة فأكثر	3	9.4
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد البحثان بالاعتماد على برنامج الحزم SPSS

يتضح من الجدول رقم (07) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم الذين تتراوح سنوات خبرتهم في المنصب الحالي من 6 إلى 10 سنوات بنسبة 46.9 %، يليها فئة الذين تتراوح خبرهم أقل من 5 سنوات بنسبة 34.4%، يليها كل من فئة الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 11 إلى 15 سنة ومن 16 سنة فأكثر بنسبة 9.4 %، مما يدل على وجود خبرة لا بأس بها داخل البلدية الأمر الذي سينعكس حتما على الأداء داخل هاته الإدارة العمومية.

6.3. اختبار فرضيات الدراسة

الاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة (test one sample T) التحليل فقرات الاستبانة، يستخدم ذلك الاختبار للتحقق من مطابقة المتوسط الحسابي لعينة مختارة من مجتمع إحصائي مع وسط ذلك المجتمع، عادة يتم تحديد مستوى المعنوية 0.05، ولمعرفة مدى تفاعل التسيير العمومي الحديث مع الإدارة الرقمية ببلدية خنشلة واختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على وسط فرضي وهو (3)درجات يساوي 5 /(5+4+3+2+1) أي بنسبة (60%)، الذي في ضوئه تقارن الأوساط الحسابية لكل متغير مع الوسط الفرضي، حيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لTالمحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لTالجدولية، التي تساوي1.695عند درجة حرية 32 ومستوى معنوية 0.05، أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 و الوزن النسبي أكبر من 60%، في حين تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لTالمحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لTالجدولية والتي تساوي 1.695عند درجة حرية 32 ومستوى معنوية 0.05 أو مستوى المعنوية أقل من0.05 والوزن النسبي أقل من (% 60)، بينما تكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

1.6.3.اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أن المجلس الشعبي للبلدية يتوفر على مقومات الإدارة الرقمية الحديثة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم وضع بمجموعة من الأسئلة التي تشكل استبيان الدراسة تضمنتها الفقرات من (1_6) ومن (1_7) في المحور الثاني، تتعلق بواقع الإدارة الرقمية ببلدية خنشلة.

ويتم اختبار الفرضية من خلال الفرضيتين الفرعيتين كالآتي:

الفرضية الفرعية (01): تتوفر البلدية على البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1_7) للمحور الثاني "واقع الإدارة الرقمية ببلدية خنشلة ".

* **الفرضية الصفرية Null Hypotheses**:

ويرمز لها بالرمز H_0 متضمنة الهدف المطلوب للاختبار، وقبولها يعني عدم رفض نتائج العينة.

* **الفرضية البديلة Alternative hypotheses**:

ويرمز لها بالرمز $\mathbf{H_1}$ وتقبل حال رفض$\mathbf{H_0}$

إن الفكرة الأساسية في اختبار الفرضية هي تقسيم المساحة تحت المنحنى إلى منطقتين:

أحدهما تسمى "منطقة القبول " أي منطقة قبول الفرضية الصفرية، والأخرى تسمى "منطقة الرفض"، وبالتالي تمثل منطقة القبول درجة الثقة، بينما تمثل منطقة الرفض مستوى الدلالة الإحصائية.

وهناك ثلاث حالات مختلفة لمنطقة القبول والرفض هي:

- إذا كان الفرض البديل يأخذ شكل$H_1:\mu^1>\mu^2$فإن منطقة الرفض تكون مركزة بالكامل في الطرف الأيمن للمنحنى و يسمى الاختبار في هذه الحالة اختبار الطرف الواحد _ OneTail Test
- إذا كان الفرض البديل يأخذ شكل$H_1:\mu^1<\mu^2$ فإن منطقة الرفض تكون مركزة بالكامل في الطرف الأيسر للمنحنى، ويسمى الاختبار في هذه الحالة اختبار الطرف الواحد _ .OneTail Test
- إذا كان الفرض البديل يأخذ شكل $H_1:\mu^1\neq\mu^2$فإن منطقة الرفض تكون موزعة على طرفي المنحنى بالتساوي ويسمى الاختبار في هذه الحالة اختبار الطرفين Two _Tail

الفرضية الصفرية $\mathbf{H_o}$: لا تتوفر البلدية على البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات.

الفرضية البديلة:$\mathbf{H_1}$: تتوفر البلدية على البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات.

الجدول رقم (8): يوضح وصف وتشخيص إجابات أفراد العينة حول البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات بالبلدية.

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة
1	31.1	53.1	9.4	3.1	3.1	4.06	0.91	6.57
2	40	40.6	12.5	21.9	15.6	3.06	1.29	0.27
3	15.6	43.8	31.3	9.4	-	3.65	0.86	4.28
4	19.4	25.8	9.7	45.2	-	3.19	1.22	0.88
5	16.1	32.3	29	16.1	6.5	3.35	1.14	1.73
6	15.6	40.6	21.9	12.5	9.4	3.40	1.18	1.93
7	3.1	28.1	21.9	34.4	12.5	2.75	1.10	1.27-
المعدل	15.75	37.75	19.38	20.37	6.75	3.75	1.31	3.04

قيمة الجدولية عند درجة حرية 32 ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.695)

المصدر: من إعداد البحثان بالاعتماد على نتائج برنامج الحزم SPSS

يتضح من الجدول رقم (08) أن **الفقرة (1)** المتضمنة (تتوفر البلدية على بنية تحتية متكاملة تشمل على التجهيزات التقنية الحواسيب... تساعد على رقمنة العملية الإدارية)، حصلت على أعلى نسبة اتفاق(84.2 %)[1]وبلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لها على التوالي (4.06، 0.91)، و هذا ما يدل على جودة المتوسط، الحسابي المتحصل عليها[2]

جاءت بعدها **الفقرة (3)** المتضمنة (تمتلك الهيئات الوصية على البلدية رؤية واضحة وخطط محددة لتأسيس مجتمع إلكتروني) على نسبة اتفاق (59%) وبمتوسط حسابي وانحراف معياري على التوالي (3.65، 0.86)، و هو ما يؤكد جودة المتوسط الحسابي ثم جاءت بعدها **الفقرات (2، 4، 5، 6)** المتضمنة (يتوفر مكتب الموظف بالبلدية على مكتب مجهز بتقنيات وشبكات التواصل الحديثة، تقوم البلدية بعملية صيانة للشبكات بصورة مستمرة، تستفيد البلدية من شبكات التواصل الاجتماعي، أي تملك صفحة تواصل باسمها)، بنسب اتفاق على التوالي (50، 45.2، 56.2، 48.4)%، ومتوسطات حسابية (3.06، 3.19، 3.35، 3.40) أعلى من الوسط الفرضي (3)، وانحرافات معيارية (1.29، 1.22، 1.14، 1.18) وهو ما يؤكد جودة المتوسط الحسابي

أما **الفقرة (7)** المتضمنة (تواصل مصالح البلدية المختلفة فيما بينها عن طريق شبكة الإنترنت) جاءت الإجابة لصالح معارض بنسبة اتفاق (46.9 %) وبمتوسط حسابي (2.75) وهو أقل من الوسط الفرضي للمقياس (3)، و هذا ما تؤكده القيمة المرتفعة للانحراف المعياري و التي بلغت (1.10) و هي قيمة مرتفعة بالمقارنة مع القيم المتحصل عليها للانحراف المعياري في العبارات السابقة.، وهو مؤشر على عدم تعميم التعامل بالأنترنت على مختلف مصالح البلدية.

يشير المعدل العام لمتطلب البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات إلى اتفاق حول توفره بنسبة (53.5%) و محايد بنسبة (19.38%) وعدم اتفاق بنسبة (27.09 %)، كما بلغ متوسط المتوسطات للفقرات الممثلة لهذا المتطلب (3.75) وهو أعلى من الوسط الفرضي للمقياس (3) مما يدل على جودة المتوسط الحسابي وهذا ما تؤكده القيمة المنخفضة للانحراف المعياري والتي بلغت (1.31). يدعم ذلك قيمةT المحسوبة (3.04) التي كانت أكبر من قيمة المجدولة (1.695)، وبالتالي نتيجة الاختبار تكون حسب الفرضية البديلة H_1: تتوفر البلدية على البنية التحتية للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، و بالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي صحة الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية (02): تقدم البلدية جزء من الخدمات العامة إلكترونيا للمواطن.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1_6) للمحور الثاني "واقع الإدارة الرقمية ببلدية خنشلة.

الفرضية الصفرية و H_0:لا تقدم البلدية خدمات عامة إلكترونيا للمواطن.

الفرضية البديلة H_1: تقدم البلدية جزء من الخدمات العامة إلكترونيا للمواطن.

[1] يقصد بنسبة الاتفاق حاصل جمع النسب المحصل عليها في الخيارين موافق و موافق بشدة. أو معارض و معارض بشدة. لأن لها نفس الاتجاه.

[2] القيمة المنخفضة للانحراف المعياري تدل على ضعف انحراف الاجابات عن الخيار المتحصل عليه، و بالتالي جودة المتوسط الحسابي.

الجدول رقم (9): يوضح وصف وتشخيص إجابات أفراد العينة حول واقع تقديم الخدمات العامة الإلكترونية للمواطن بالبلدية.

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة
1	18.8	15.6	15.6	28.1	21.9	2.81	1.44	-0.73
2	31.3	25	28.1	6.3	9.4	3.62	1.26	2.79
3	-	31.3	25	31.3	12.5	2.75	1.04	-1.05
4	16.1	9.7	29	22.6	22.6	2.74	1.36	-1.05
5	46.9	21.9	21.9	3.1	6.3	4.00	1.19	4.74
6	21.9	40.6	15.6	15.6	6.3	3.56	1.18	2.67
المعدل	22.5	24.01	22.53	17.83	13.16	2.24	0.81	1.70

قيمة T الجدولية عند درجة حرية 32 ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.695)

المصدر: من إعداد البحثان بالاعتماد على نتائج برنامج الحزم SPSS

يتضح من الجدول رقم (09) حصول **الفقرة (5)** المتضمنة (إدخال الإعلام الآلي على مصالح البلدية وتحسين رفاهية جهتي الشبك يأخذ شكل الأولوية التي تفضي إلى بروز إطار ودي للاستقبال من الصفاء في العلاقات الإنسانية)، على أعلى نسبة اتفاق (68.8%) و بمتوسط حسابي وانحراف معياري على التوالي (4، 1.19) وهو ما يؤكد جودة المتوسط الحسابي.

ثم جاءت بعدها **الفقرة (6)** المتضمنة (تتوافر البلدية على منظومة أمنية لحماية المعلومات والوثائق من القرصنة الإلكترونية) بنسبة اتفاق (62.5%) و بمتوسط حسابي (3.56) أعلى من الوسط الفرضي للمقياس (3) وانحراف معياري منخفض بقيمة (1.18) وهو ما يؤكد جودة المتوسط الحسابي.

ثم جاءت **الفقرة (2)** المتضمنة (تتوفر البلدية على قاعدة بيانات محلية و وطنية إلكترونية خاصة بجميع مواطني خنشلة والجزائر، للتحقق من المعلومات المقدمة)، بنسبة اتفاق (56.3%) و بمتوسط حسابي وانحراف معياري على التوالي (3.62، 1.26) ما يؤكد جودة المتوسط الحسابي.

ثم تأتي بعدها **الفقرات (1،3،4)** المتضمنة (تتوفر قاعات الانتظار وواجهة البلدية على أجهزة و شاشات عرض إلكترونية الإعلام وتوجيه المواطن، تفتح المصالح البلدية للمواطن باب التواصل الإلكتروني عن طريق الإنترنت، سواء لتقديم خدماتها، أو لاستقبال اقتراحات المواطنين، تتيح البلدية للمواطن الحصول على بعض الوثائق الرقمية عن طريق الأنترنت دون المجيء إلى مقر البلدية) جاءت الإجابة لصالح معارض بنسبة اتفاق (50، 43.8. 45.2) % على التوالي و بمتوسطات حسابية (2.81، 2.75، 2.74) وهي أقل من الوسط الفرضي للمقياس (3)، و هذا ما تؤكده القيمة المرتفعة للانحراف المعياري و التي بلغت (1.04، 1.44، 1.36) على التوالي و هي قيم مرتفعة بالمقارنة مع القيم المتحصل عليها للانحراف المعياري في العبارات السابقة.

يشير المعدل العام لواقع تقديم الخدمات العامة الإلكترونية للمواطنين أن نسبة (46.51%) متفقون و (22.53%) محايدون و(16.4%) غير متفقون على توافر تقديم خدمات عامة إلكترونية للمواطن وبلغ متوسط المتوسطات للفقرات الممثلة لهذ الجزء (3.24) وهي قيمة قريبة جدا من الوسط الفرضي للمقياس (3)، مما ينعكس على جودة المتوسط الحسابي وانحراف معياري بقيمة (0.81) وهي

قيمة متوسطة يدعم ذلك قيمةT المحسوبة (1.70) التي كانت قريبة جدا من قيمة **T** المجدولة (1.695) مما يعني وأن المجلس الشعبي لبلدية خنشلة يقدم جزء فقط من الخدمات العامة إلكترونيا للمواطن، وبالتالي نتيجة الاختبار تكون حسب الفرضية البديلة **H_1**: تقدم البلدية جزء من الخدمات العامة إلكترونيا للمواطن، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي صحة الفرضية الفرعية الثانية.

وتأسيسا على ما سبق يرى الباحث أنه من خلال تحليل النتائج الاحصائية للفرضيتين الفرعيتين السابقة هو أن المجلس الشعبي البلدية خنشلة يتوافر على مقومات الإدارة الرقمية الحديثة، حيث بلغ متوسط المتوسطات لجميع فقرات المحور الثاني قيمة (3.30)، مما يدل على جودة المتوسط الحسابي وهذا ما تؤكده القيمة المنخفضة للانحراف المعياري والتي بلغت (0.70)، يدعم ذلك قيمة **T** المحسوبة (2.41)، التي كانت أكبر من قيمة **T** المجدولة (1.695)، وبالتالي يمكننا قبول صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه يتوافر المجلس الشعبي لبلدية خنشلة على مقومات الإدارة الرقمية الحديثة.

2.6.3.اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أن البلدية تعتمد نسبيا على تطبيق مبادئ التسيير العمومي الحديث لتسيير مصالحها. ولاختبار صحة هذه الفرضية تم وضع مجموعة من الأسئلة التي تشكل استبيان الدراسة تضمنتها الفقرات من (1_10) في المحور الثالث، تتعلق بمدى تطبيق التسيير العمومي الحديث في الممارسات الإدارية بالبلدية.

الفرضية الصفرية **H_0**: لا تعتمد البلدية على تطبيق مبادئ التسيير العمومي الحديث لتسيير مصالحها.

الفرضية البديلة **H_1** : تعتمد البلدية نسبيا على تطبيق مبادئ التسيير العمومي الحديث لتسيير مصالحها.

الجدول رقم (10): وصف وتشخيص إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق التسيير العمومي الحديث في الممارسات الإدارية بالبلدية.

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة
1	43.8	31.3	3.1	12.5	9.4	3.87	1.6	3.63
2	12.5	50	12.5	21.9	3.1	3.46	1.07	2.46
3	12.5	25	31.3	25	6.3	3.12	1.12	0.62
4	12.5	37.5	18.8	25	6.3	3.25	1.16	1.21
5	15.6	46.9	15.6	15.6	6.3	3.50	1.13	2.49
6	9.1	28.1	34.4	12.5	15.6	3.03	1.20	0.14
7	6.3	12.5	34.4	18.8	28.1	2.50	1.21	-2.32
8	12.9	32.3	25.8	12.9	16.1	3.12	1.28	0.55
9	3.1	18.8	31.3	9.4	37.5	2.40	1.26	-2.65
10	12.5	46.9	12.5	9.4	18.8	3.25	1.34	1.05
المعدل	14.11	32.93	21.97	16.3	14.75	3.15	0.82	1.06

قيمة **T** الجدولية عند درجة حرية 32 ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.695)

المصدر: من إعداد البحثان بالاعتماد على نتائج برنامج الحزم SPSS

يتضح من الجدول رقم (10):

حصول **الفقرة (1)** المتضمنة التسيير الذي يصنع المستقبل هو الفرق بين البلديات التي تقدم وتلك الراكدة، يأخذ معنى البحث على أساليب جديدة ترتكز على إشراك الكفاءات وتنمية الإبداع وروح المبادرة والإرادة في التألق وإدماج التجارب الإيجابية للغير والجاهزية في التعاون، حصلت على أعلى نسبة اتفاق (75.1%) وبلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لها على التوالي (3.87، 1.36) وهو ما يؤكد جودة المتوسط الحسابي.

جاءت بعدها **الفقرات (2،5،6)** المتضمنة (تعمل البلدية على التأقلم مع تقنيات التسيير والاستشراف، ووضع برامج خاصة شفافة في محتواها وواقعية في جذورها كما تستفيد البلدية من مهارات التسيير في القطاع الخاص، المعتمد على الكفاءة والفعالية الجودة وتخفيض التكلفة...)، على نسبة اتفاق (62.5، 62.5، 3.75)% وبمتوسطات حسابية (3.46، 3.50، 3.03) على التوالي وهي أكبر من الوسط الفرضي للمقياس (3)، وهذا ما تأكده القيمة المنخفضة للانحرافات المعيارية (1.07، 1.13، 1.20)

ثم جاءت بعدها **الفقرتان (3، 4)** المتضمنة (تستهدف البلدية تحسين الإيرادات والمداخيل عن طريق الابتكار المالي داخل ميزانية الجماعات المحلية، وليس التسيير بمنطق إنفاق المال العام، وكذا تعمل على تطوير طرق جديدة، ومبادرات التضامن والتعاون داخل الفضاء ما بين البلديات ومع المتعاملين الأخرين) بنسبة اتفاق (37.5، 50) % وبمتوسط حسابي (3.12، 3.25) على التوالي و انحراف معياري (1.12، 1.16) وهو ما يؤكد جودة المتوسط الحسابي

اما **الفقرتان (9.7)** المتضمنة (يقوم التحفيز على مبدأ التنافس بين المصالح المختلفة، وربط أجر الموظف بالمردودية والأداء وليس التحديد المسبق، تتم عملية الترقية داخل البلدية على أساس الجدارة والكفاءة في البلدية) جاءت الإجابة لصالح معارض بشدة بنسبة اتفاق بلغت (46.9.46.9)%على التوالي، و بمتوسطات حسابية (2.50، 2.40) وهي أقل من الوسط الفرضي للمقياس (3)، و هذا ما تؤكده القيمة المرتفعة للانحراف المعياري نسبيا و التي بلغت (1.21، 1.26) و هي قيم مرتفعة بالمقارنة مع القيم المتحصل عليها للانحراف المعياري في العبارات السابقة، مما يدل على غياب مبدأ التحفيز داخل المصالح المختلفة للبلدية وربط أجر الموظف على أساس التحديد المسبق.

يشير المعدل العام لتطبيق التسيير العمومي الحديث في الممارسات الإدارية بالبلدية أن نسبة (47.04%) متفقون، و (21.97%) محايدون و (31. %) غير متفقون على وجود تطبيق التسيير العمومي الحديث الجديد في الممارسات الإدارية، كما بلغ متوسط المتوسطات للفقرات الممثلة لهذا المتطلب (3. 15) وهي قيمة قريبة من الوسط الفرضي (3) للدراسة، إضافة إلى القيمة المتوسطة للانحراف المعياري التي تقدر ب(0.82)، مما يعني أن البلدية بدأت تطبق نسبيا مبادئ التسيير العمومي الجديد، و بالتالي نتيجة الاختبار تكون حسب الفرضية البديلة H_1: تعتمد البلدية نسبيا على تطبيق مبادئ التسيير العمومي الحديث لتسيير مصالحها.

وبالتالي يمكننا قبول صحة الفرضية الرابعة التي تنص على أنه تعتمد بلدية خنشلة نسبيا على تطبيق مبادئ التسيير العمومي الحديث، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي صحة الفرضية الرابعة.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه لا يوجد تفاعل بين التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة بالبلدية لعصرنة وترقية الخدمات العامة.

الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$: يوجد تفاعل متوسط بين التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة بالبلدية لعصرنة وترقية الخدمات العامة.

الفرضية البديلة:$\mathbf{H_1}$: لا يوجد تفاعل بين التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة بالبلدية لعصرنة وترقية الخدمات العامة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية اعتمدنا على معامل الارتباط الخطي البسيط لـ"بيرسون" pearson، من أجل ايجاد صيغة ملائمة لتعيين قوة العلاقة بين التسيير العمومي الحديث و عملية الرقمنة ببلدية –خنشلة–.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (06) نلاحظ أن معامل الارتباط لبيرسون بين المحور الثاني "واقع الإدارة الرقمية ببلدية خنشلة "والمحور الثالث" مدى تطبيق التسيير العمومي الحديث في الممارسات الإدارية بالبلدية" يقدر ب(0.576) عند درجة معنوية 0.01.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

وقد دلت النتائج على وجود ارتباط طردي متوسط، إذ أن هذا الأخير محصور بين قيمتي مستوى طردي متوسط وهو 0.5 و 0.7.

مما يعني وجود ارتباط طردي متوسط بين تطبيق التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة ببلدية–خنشلة– لعصرنة وترقية الخدمات العامة.

وحسب نتائج اختبار بيرسون نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$ التي تنص على أنه يوجد تفاعل متوسط بين التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة بلدية خنشلة لعصرنة وترقية الخدمات العامة.

وبالتالي نرفض صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد تفاعل بين التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة ببلدية خنشلة لعصرنة وترقية الخدمات العامة.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات، أظهرت نتائج الدراسة بشقيها النظري و الميداني ما يلي:

– صحة الفرضية الأولى، و التي تمت صياغتها كما يلي:" المجلس الشعبي لبلدية خنشلة يتوافر على مقومات الادارة الرقمية الحديثة، فقد تم تأكيدها، مما يعني أن البلدية تمتلك رؤية واضحة وخطط محددة لتأسيس مجتمع إلكتروني".

– صحة الفرضية الثانية، و التي تمت صياغتها كما يلي: "تعتمد البلدية نسبيا على تطبيق مبادئ التسيير العمومي الحديث لتسيير مصالحها، فقد تم تأكيدها، حيث أنه رغم وجود ارادة في تبني أساليب تسييرية حديثة إلا أن مشكل الإدارات العمومية الجزائرية بصفة عامة يكمن في التطبيق الفعلي والمتابعة".

– عدم صحة الفرضية الثالثة، و التي تمت صياغتها كما يلي:" لا يوجد تفاعل بين التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة ببلدية – خنشلة– لعصرنة وترقية الخدمات المقدمة".

إذ تبين وجود ارتباط طردي متوسط موجب بين تطبيق التسيير العمومي الحديث وعملية الرقمنة ببلدية –خنشلة– لعصرنة وترقية الخدمات العامة.

4. الخاتمة:

تحتل الإدارات العمومية مكانا مهما في عالمنا اليوم باعتبارها أداة ومظهر من مظاهر سلطة الدولة، كما أنها المسؤولة عن تزويد المواطنين بكل ما يحتاجونه من خدمات عمومية، وهذا ما جعل العديد من الدول تسعى إلى عصرنتها من خلال التقنية الرقمية و تطبيق مبادئ التسيير العمومي الحديث اللذان يهدفان إلى جعل الإدارات العمومية في تأقلم دائم ومستمر مع التحولات التكنولوجية، السياسية والاقتصادية الجارية التي تتطلب المرونة في التعاملات والجودة في التسيير، ما يمكنها من التكيف مع محيطها الداخلي و الخارجي والتفاعل مع عصر التقنية الرقمية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعي اليوم جاهدة إلى عصرنة الإدارات العمومية وتنظيمها وتهيئتها لمواكبة التطورات الحاصلة وتحسين الخدمات المقدمة بما يتماشى وحاجات ورغبات الأفراد من خلال إدخال التقنية الرقمية في جميع وظائفها وعمولاتها وكذا الاستعداد لتطبيق ثقافة تسييرية جديدة تحاكي ثقافة التسيير في القطاع الخاص من أجل نشر ثقافة تحسين الأداء في القطاع العام والتقليل من المركزية وتركيز الاهتمام على النتائج من منظور الفعالية وجودة الخدمة.

– وجود تفاعل متوسط بين تطبيق التسيير العمومي الحديث والعملية الرقمية بلدية –خنشلة.

– تتوفر بلدية خنشلة على قاعدة بيانات مرقمنة، و كذا منظومة أمنية لحماية المعلومات والوثائق من القرصنة الالكترونية.

– وجود تطبيق نسبي لمبادئ التسيير العمومي الحديث ببلدية خنشلة

–توصيات الدراسة:

بعد استعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا، وبناءا على أوجه القصور التي رأيناها ارتأينا أن نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بنية تحتية اللازمة لبناء إدارة عمومية رقمية قوية الأركان والذي يتطلب انتشار الأنترنت، وتوفير التشريعات الراعية لهذه التكنولوجيا وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن الفضاء الإلكتروني المتميز.
- الرعاية المباشرة والشاملة للإدارات، والبعد عن الاتكالية والارتجالية في معالجة الأمور.
- التحديث المستمر لتقنية المعلومات ووسائل الاتصال.
- التعاون الإيجابي بين الأفراد والإدارات وترك الاعتبارات الشخصية.
- ضرورة اعتماد الإدارة العمومية على معيار الأداء في التسيير العمومي والانتقال من العمل بمنطق الوسائل الى العمل بمنطق النتائج، وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية وتحقيق المرونة في مختلف المعاملات.
- التسيير بإرادة تحسين الإيرادات وليس بمنطق انفاق الأموال.

- اعتماد مبدأ المشاركة في التسيير والتخلي عن المركزية.
- اعتماد ميكانيزم السوق عوضا من التسيير البيروقراطي.
- ضرورة فتح باب التواصل الإلكتروني عن طريق الإنترنت لتقديم الخدمات العامة للمواطنين إلكترونيا وكذا الاستقبال اقتراحاتهم.

5. قائمة المراجع:

[1] –عودة الهاني، ايمن (2010).الادارة العمة الحديثة .(ط)1.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع .ص231

[2] –عبدالفتاح مطر، عصام (2008). الحكومة الإلكترونية النظرية والتطبيق.(ط1).مصر: دار الجامعة الحديثة.ص39

[3] –الحيت، احمد فتحي (2015).مبادئ الادارة الإلكترونية.(ط1).عمان: دار ومكتبة حامد للنشروالتوزيع.ص22

[4] –السالمي، علاء عبد الرزاق(2008).الادارة الإلكترونية . (ط1).عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.ص39

[5] –الرفاعي، سحر قدور (2009).الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها. العراق: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.ص39

[6] –غنيم، احمد محمد (2009). الادارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق.(ط1).مصر: دار الادارة للبحوث.ص188

[7] –حجازي، عبد الفاتح (2008).الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح.(ط1).مصر: دار الفكر الجامعي .ص178

[8] –باشي، احمد (2003).واقع وافاق التجارة الإلكترونية .(العدد26).الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الجزائرية .ص81

[9] –موسى ادريس، جعفر عبد الله(2013).الادارة الاستراتيجية .(ط1).السعودية: خوارزم العملية.ص19

[10] –احمد فتحي، مصطفى (2015).التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة.(ط1).الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.ص187